

## The Impact Of Population Distribution On Rural Stability In Mauritania, Examples Of The Asaba State



Dr. Eabd Allah Sayidi Muhamad 'Abnu

[Abnu@gmail.com](mailto:Abnu@gmail.com)

Issn print: 2710-3005. Issn online: 2706 – 8455, Impact Factor: 1.705, Orcid: 000- 0003-4452-9929, DOI,PP 210-236.

**Abstract:** This study investigates and analyzes the impact of population distribution on rural stability in Mauritania: models from a state for a assaba. The main objective of the study is to identify the reality of rural stability through the geographical factors affecting the distribution of the population and the extent of its contribution to achieving sustainable and comprehensive development, and the most important findings. To achieve this goal, the study adopts a set of curricula, such as descriptive, analytical, and comparative ... The study relies on information taken from the field first, then formal and informal reports issued by the authorities responsible for population and sustainable development in Mauritania. The study came with valuable results in terms of introducing the most important factors that the rural community suffers from and the problems that stand before it in achieving sustainable development in light of the scarce and changing climatic conditions and the unbalanced distribution of the population in the state of Al-Asaba, Mauritania.

**Keywords:** Mauritania, population distribution, rural stability, sustainable development, local development.

أثر التوزيع السكاني على الاستقرار الريفي في موريتانيا، نماذج من ولاية العصابة  
الملخص: تتناول هذه الدراسة بالتقصي والتحليل أثر التوزيع السكاني على الاستقرار الريفي في  
موريتانيا: نماذج من ولاية لعصابة ويتمثل الهدف الأساسي للدراسة في التعرف على واقع الاستقرار

الريفي من خلال العوامل الجغرافية المؤثرة على توزيع السكان ومدى مساهمتها في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، وأهم النتائج المستخلصة. ولتحقيق ذلك الهدف تتبنى الدراسة مجموعة من المناهج كالوصفي والتحليلي والمقارن...وتعتمد الدراسة على المعلومات المأخوذة من الميدان أولاً ثم التقارير الرسمية وغير الرسمية التي تصدرها الجهات المسؤولة عن السكان والتنمية المستدامة في موريتانيا. وجاءت الدراسة بنتائج قيمة من حيث التعريف بأهم المعوقات التي يعاني منها الوسط الريفي والمشاكل التي تقف أمامه في تحقيق تنمية مستدامة في ضوء الظروف المناخية الشحيحة والمتغيرة والتوزيع غير المتوازن للسكان في ولاية العصابة بموريتانيا.

**الكلمات المفتاحية: موريتانيا، توزيع السكان، الاستقرار الريفي، التنمية المستدامة، التنمية المحلية.**

## المقدمة

تشكل دراسة الموارد البشرية إحدى العناصر الأساسية في التنمية المستدامة، فلا يمكن تحقيق التنمية المحلية بمختلف أبعادها؛ إلا إذا كان العنصر البشري هو المحرك الأساسي لها والمستفيد والمستهدف الأول والأخير منها. ومن هذا المنطلق تظهر أهمية التطرق للموارد البشرية لتحديد الحاجيات المختلفة ومدى ملاءمتها للموارد الاقتصادية التي يتيحها المجال. كما نكتسي دراسة أي مجتمع وتطوره، أهمية كبرى لما لها من ارتباط وثيق بعوامل التنمية المحلية وتأثيرها على الموارد المحلية، اعتماداً على العنصر البشري، وما يلعب من دور هام مرتبط بالتنمية المحلية الشاملة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية... الخ، كما تبين المعطيات العامة للسكان الأهمية التاريخية للمجال، الذي كان له تأثير قوي على العلاقات الاجتماعية.

لذلك سوف نحاول التعرف على الإستيطان التاريخي للسكان في المنطقة، المتسم بكثير من الغموض. والمميزات الديمغرافية للسكان المحلية، التي تطورت عبر التاريخ، مشكلة بذلك أكبر كثافة سكانية في المنطقة عموماً، رغم العوامل المؤثرة في التوزيع المجالي لهذه الساكنة.

**أولاً: الاستيطان البشري في ولاية لعصابة:** توجي الرسوم والآثار المادية والموجودات الخزفية في الكهوف وقمم التلال وسفوح الجبال وعلى جنبات الأودية في أرقبيه وسلسلة "لعصابه وآفلة" أن هذه المنطقة كانت مسرحاً لحضارات بشرية عايشة حضارة "أو كار وتيشيت" إن لم تكن جزءاً منها، بحكم المشتركات المادية والتجاور والوظيفة المكانية. ويعود تاريخ إستيطان المنطقة إلى عهود غابرة تنزاح

عبر العصور الحجرية. والساعي إلى تلمس معالم تاريخ هذه المنطقة يواجه إشكالا منهجيا مرده مرونة المجال تبعا للظروف الطبيعية، وصراع الإرادات السياسية، ودوائر تأثير السلط الروحية، وإغراءات الموقع الاستراتيجي المتحكم في المحاور الجنوبية على امتداد خط التماس بين حضارات الصحراء والممالك السودانية المرابطة على التخوم الجنوبية<sup>1</sup>

**ثانياً: تطور السكان في ولاية لعصابة: مقاطعتي كيفه وكنكوصة أنموذجاً:** تعتبر دراسة الخصائص الديمغرافية للسكان ذات أهمية قصوى، نظرا للدور الذي تلعبه في فشل أو نجاح المشاريع التنموية المستدامة التي تهدف إلى التحسين من ظروفهم من خلال دراسة الحركات السكانية ومعرفة توزيعهم عبر المجال، وقوة عملهم وتحديد نسبة السكان المنتجين والمستهلكين منهم، فبذلك نستطيع المقارنة بين الكتلة البشرية والإمكانات التي يوفرها المجال الذي تعيش فيه. وإبراز أهمية الموارد البشرية في خلق التنمية، فالسكان يعتبرون الموارد الأساسية والأداة القاعدية التي دونها لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، كما أنهم يمثلون عنصرا أساسيا عند وضع أية استراتيجية للتنمية الترابية المستدامة.

ويظهر من خلال نتائج أول إحصاء وطني عام للسكان والمساكن سنة ١٩٧٧، أن عدد سكان مقاطعتي كيفه وكنكوصه بلغوا على التوالي ٤١٧١٠ نسمة، ٢٦٨٩٧ نسمة، لتظهر نتائج آخر إحصاء وطني سنة ٢٠٠٠، أن سكان مقاطعتي كيفه وكنكوصه قد بلغوا على التوالي ٧٦٧٧٩ نسمة، ٦٣٠٦٤ نسمة. وهذا يعني، أن المنطقة عرفت تطورا مهما في عدد سكانها خلال الفترة الفاصلة بين (١٩٧٧-٢٠٠٠)، وتعتبر مقاطعة كيفه الأكثر سكنا مقارنة بالمقاطعات الأخرى، نتيجة لوظيفتها كعاصمة للولاية لعصابة. كما تحظى مقاطعة كنكوصه هي الأخرى، بوزن ديمغرافي لا يستهان به نظرا لموقعها الجغرافي الذي يتميز بمؤهلات زراعية ورعوية استقطب العديد من السكان خلال العقود الأخيرة. ويبين الجدول التالي ذلك:

**الجدول رقم (١) بين تطور سكان في مقاطعتي كيفه وكنكوصه بين خلال الفترة (١٩٧٧-٢٠٠٩).**

المقاطعات	1977	1988	2000	2007*	2008*	2009*
كنكوصه	26897	38084	63064	77801	79906	82011

<sup>1</sup> - إسلام ولد محمد الهادي "موريتانيا عبر العصور" الطبعة الأولى - موريتانيا. ١٩٩٤، ص: ٢٠.

99847	97284	94721	76779	58612	41710	كيفه
315053	306966	298877	242265	167123	129162	مجموع الولاية
3345096	3162333	3075267	2508159	1864236	1338830	مجموع الوطني

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، إحصاء ١٩٧٧ و١٩٨٨ و٢٠٠٠ + إسقاطات السكانية ٢٠١٥

**ثالثاً: النمو السكاني في مقاطعي كيفه وكنكوصه:** في هذا الصدد يمكن أن نستعرض فترات النمو السكاني التي مرت بها منطقة الدراسة والتي يمكن أن نميز فيها ثلاث مراحل على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى (1977-1988):** وقد بلغت فيها نسبة النمو السكاني في مقاطعة كيفه وكنكوصه على التوالي (٣,١%)، (٣,٢%)، مقابل (٢,٩%) على المستوى الوطني، ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية الناجمة عن زيادة معدل المواليد، قابله انخفاض في معدل الوفيات نتيجة تحسن في المستوى المعيشي والصحي للسكان و الهجرات الداخلية التي كان صافي الهجرة منها إيجابيا في منطقة الدراسة.

- **المرحلة الثانية (٢٠٠٠-١٩٨٨):** وصل فيها معدل نمو سنوي في مقاطعة كيفه وكنكوصه على التوالي (٢,٧%) ، (٥,١%) ، مقابل (٢,٤%) على المستوى الوطني، وهنا نلاحظ ارتفاعا للمعدل النمو السنوي بمقاطعة كنكوصه، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل تأتي على رأسها الهجرات الداخلية التي شهدتها المجال بعد موجات الجفاف التي ضربت البلاد، وكان حظ هذه المقاطعة منها كبيرا، إذ استقطبت هذه المقاطعة العديد من المنمين والمزارعين من جهة، ومن جهة أخرى التحسن النسبي في الظروف الصحية لسكانها.

أما على مستوى مقاطعة كيفه فيلاحظ تراجعاً لمعدل النمو السكاني السنوي، فقد أصبح أقل من نظيره على المستوى الجهوي والوطني، ويعزى ذلك إلى الهجرات التي مست المقاطعة، فقد هاجرت العديد من الأسر إلى العاصمة نواكشوط، كما أنها عرفت هجرة شبابية في العقود الأخيرة بحثاً عن العمل، والتي كان لها وقعا كبيرا على الوزن الديمغرافي بهذه المنطقة.

- **المرحلة الثالثة (٢٠٠٧-٢٠٠٠):** في هذه الفترة بلغت نسبة معدل النمو السكاني السنوي في

مقاطعة كيفه وكنكوصه على التوالي (٢,٦%) و (٣%)، مقابل (٢,٨%) على المستوى الوطني، ونلاحظ بأن مقاطعة كيفه حافظت تقريبا على معدل نموها السكاني، في حين أن معدل النمو السكاني بمقاطعة كنكوصه تراجع من (٥,١%) سنة ٢٠٠٠ إلى (٣%) سنة ٢٠٠٧، وخلال هذه الفترة عرفت المجالات الريفية استفحالا لظاهرة الفقر.

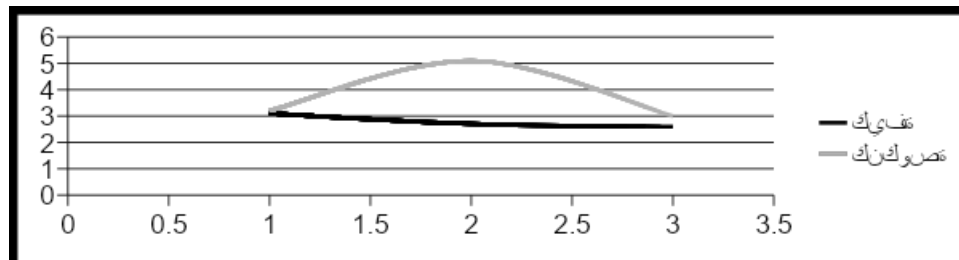
فأصبحت بذلك ولاية لعصابة منطقة لتصدير السكان بامتياز إلى المناطق الأخرى و إلى العاصمة (نواكشوط) ، بسبب ضعف مستوى التنمية بها، الذي لم يستطع تثبيت السكان في مناطقهم الأصلية. الأمر الذي يفرض على السلطات العمومية أخذ هذا البعد الديمغرافي لهذه المنطقة، بعين الاعتبار في كل السياسات التنموية والبرامج الهادفة إلى تنميتها.

#### الجدول ( ٢ ) تطور معدل النمو السكاني السنوي في مقاطعتي كيفه وكنكوصه ١٩٧٧- ٢٠٠٧.

نسبة معدل النمو السكاني السنوي			لسنوات المجال
2000-2007	1988-2000	1977-1988	
2.6	2.7	3.1	مقاطعة كيفه
3	5.1	3.2	مقاطعة كنكوصه
3	3.1	2.9	ولاية لعصابة
2.8	2.4	2.9	موريتانيا

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء ٢٠١٠.

#### المبيان رقم ( ١ ) تطور معدل النمو السكاني السنوي في مقاطعتي كيفه وكنكوصه



#### المكتب الوطني للإحصاء ٢٠١٠.

رابعاً: محددات النمو السكاني بالمنطقة: تأثر النمو الديمغرافي بمجموعة من العوامل، لعل أبرزها السلوكيات الزوجية والخصوبة، والولادات والوفيات والهجرة... الخ. وتعتبر السلوكيات الزوجية من أهم العوامل التي تتحكم في النمو السكاني لأية مجموعة بشرية ما.

الحالة العائلية: كشفت المعطيات الخاصة بتوزيع السكان البالغين سن الزواج عن ارتفاع نسبة العزوبة، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني عن ما كانت عليه خلال ثلاثين السنة الماضية. وتتدخل مجموعة من العوامل المفسرة لارتفاع نسبة العزوبة من أهمها:

قلة فرص الشغل وارتفاع تكلفة إنجاز مشروع الزواج وتطلع النساء إلى الزواج خارج المجالات القروية كفرصة لتغيير ظروف العيش، وإلى ظاهرة التمدرس. ويبين المسح الوطني الديمغرافي في موريتانيا ٢٠٠٠-٢٠٠١ م أن البلد يظهر فيه شكلان (الزواج بوحدة أو أكثر) مع فروق كبيرة في هذا الشأن حسب المجموعات الإثنية، إذ على الرغم من أن تعدد الزوجات لا يعني سوى (١٢%) من النساء المتزوجات على المستوى الوطني، فإنه يشمل (٥٥%) من الصونينكيات، (٣٢%) من الولفيات، (٢٧%) من البولاريات وهي مجموعات زنجية موريتانية. غير أنه في المجتمع البيطاني شبه معدوم بحيث يسجل نسبة (٣%)<sup>٢</sup>. وتنتشر بمنطقة الدراسة ظاهرة الطلاق، التي تمثل تحديا اجتماعيا كبيرا تواجه الأسرة، فقد بين المسح السابق الذكر، أن (٣٠%) من حالات الزواج الأول تنتهي بطلاق، و (٦٠%)<sup>٣</sup> من هذه الحالات يحدث خلال السنوات الخمس الأولى من الزواج. وهي أمور قد تزيد من المشاكل الاجتماعية المطروحة للأسرة في منطقة الدراسة إذا ما أخذت بعين الاعتبار.

### الجدول ( ٣ ) توزيع الفئة المستجوبة حسب الحالة العائلية للأسر المستجوبة في مقاطعة كيفة وكنكوصه.

الحالة العائلية المجال	أرمل		مطلق		متزوج		أعزب	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المجال القروي	15	16.5	26	6.9	11	76.6	12	0
المجال الحضري	15	17.7	28	10.1	16	72.2	11	0
المجموع	31	17.1	54	8.5	27	74.4	23	0
	8						1	
	8						4	
	6						5	

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٧.

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن الحالة الزوجية هي الأهم بالمقارنة مع الخصائص الأخرى، بحيث بلغت تلك النسبة (٧٤,٤%) مقابل (٧٢%) على المستوى الجهوي سنة ٢٠٠٨<sup>٤</sup>، في حين أن نسبة حالة عائلية مطلقة مثلت (٨,٥%). بيد أنه لوحظ خلال العقود الأخيرة تزايدا كبيرا في حالة الطلاق في

<sup>٢</sup> - الجمهورية الإسلامية الموريتانية "مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للأسرة" التقرير النهائي ٢٠٠٦: ص: ١٣.

<sup>٣</sup> - نفس المرجع السابق، ص: ١٤.

<sup>٤</sup> - الجمهورية الإسلامية الموريتانية "ملاحم الفقر في موريتانيا ٢٠٠٨" ص: ٤٢.

منطقة الدراسة، ويعزى ذلك إلى الظروف الصعبة التي يعيشها المجتمع الريفي.

● متوسط السن عند أول زواج: حسب المسح الوطني الديمغرافي الصحي ٢٠٠١، فإن النساء يتزوجن في سن مبكرة، إذ أن نسبة (٢٤%) من الفئة العمرية (١٥-١٩ سنة)، و(٥١%) في سن (٢٠-٢٤) تكون قد تزوجت<sup>٥</sup>. ومع ذلك، فقد عرف العمر عند الزواج الأول ارتفاعا مهما، حيث انتقل من ١٥,٧ سنة لدى النساء إلى ١٩ سنة، وهو معدل مرتفع بالمقارنة مع سن الزواج الأول لدى النساء بالمغرب الذي قدر ب ٢٥,٨ سنة حسب إحصاء ١٩٩٤. أما الرجال فيتزوجون في سن متأخرة بحيث يقدر العمر بالنسبة لزوجهم الأول بنحو ٢٧ سنة<sup>٦</sup>. وتعد التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتشابكة التي خضع لها المجتمع الموريتاني خلال العقود الأخيرة. من أهم الأسباب الرئيسية التي أدت إلى هذا التأخر في سن الزواج.

فتعلم المرأة ودخولها التدريجي لسوق الشغل ترتب عنهما تأخرا هاما في سن الزواج (الأول). كما أن تفاقم المشاكل والصعوبات الاقتصادية لدى فئة الشباب حيث يوجد الكثير منهم في حالة بطالة دائمة... الخ، غير أن تطور الخصوبة وغيرها من المؤشرات الديمغرافية تعتبر مهمة في إطار فهم التحولات الديمغرافية التي تعرفها منطقة الدراسة .

● **مؤشر الخصوبة:** تعتبر مؤشرات الخصوبة (المعامل التركيبي للخصوبة)<sup>٧</sup> من أهم المؤشرات التي تتحكم في النمو الديمغرافي والتي تعكس السلوكيات الديمغرافي لسكانه مجتمع ما.

ويتبين من خلال دراسة تطور المؤشر التركيبي للخصوبة بالمنطقة خلال الفترة ١٩٨٨ إلى ٢٠٠٠، تراجعها مهما لهذا المؤشر، حيث تراجع من ٨ أطفال لكل امرأة في نهاية الثمانينات إلى ٦,٥ طفل في سنة ٢٠٠٠، غير أنه لا يزال المعدل الجهوي الذي يقدر ب ٥,٩ طفل سنة ٢٠٠٠<sup>٨</sup>. ويعزى هذا التطور إلى التغيرات السوسيو اقتصادية التي عرفتتها الساكنة خلال الثلاثين السنة الأخيرة، والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على العقلية وعلى المواقف اتجاه الإنجاب. و تسود بمنطقة الدراسة سلوكيات

<sup>٥</sup> - الجمهورية الإسلامية الموريتانية "تقويم تنفيذ موريتانيا برنامج بيجينك+١٠" ص ١٦.

<sup>٦</sup> - الجمهورية الإسلامية الموريتانية "مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للأسرة" مرجع سبق ذكره ص ١٢.

<sup>٧</sup> - المعامل التركيبي للخصوبة: Indice Synthétique de fécondité، هو متوسط عدد الأطفال المزدادين خلال سنة معينة بالنسبة للنساء في سن الإنجاب، يتم حسابه بالصيغة التالية، مجموع المواليد/مجموع النساء من ١٥ إلى ٤٩ سنة.

<sup>٨</sup> - المرجع السابق نفسه، ص ١٠.

ديمغرافية تقليدية مردها إلى محددات اقتصادية و ثقافية واجتماعية، ذلك أن الأطفال بنسبة لهم تشكل عونا لهم في ظروف الحياة، وحفاظا على النسب، ويزيد من ذلك إنتشار ظاهرة الأمية عند النساء على الخصوص، إذ تقدر بمقاطعة كنعوصه وكيفه على التوالي بـ ( ٧٢,٧٤%) و(٥٧,١٦%)<sup>٩</sup>، ويتولد عن الارتفاع النسبي لمؤشرات الخصوبة فتوة التركيبية السكانية للمقاطعتين، وهو ما يطرح تحديات كبرى في ميادين التربية والتكوين والصحة وتوفير فرص الشغل لهذه الفئة من المجتمع.

**الجدول (٤) تطور المعامل التركيبي للخصوبة بالمنطقة المدروسة ما بين ١٩٨٨-٢٠٠٠.**

المجال	1988	2000
المنطقة المدروسة	8	6.5
على المستوى الجهوي	6	5.9
على المستوى الوطني	5.2	5

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء تعداد.2000

● **الحركة الطبيعية:** يعتبر التزايد السكاني السريع من أبرز الظواهر الديمغرافية المروعة التي تطبع العصر الحديث، وتشكل في الواقع أبشع التحديات التي تواجه البشرية بصورة عامة والمجتمعات السائرة في طريق النمو بشكل خاص ومع أن هذا الوضع لا يثير مخاوف محتملة في الوقت القريب على مجال دراستنا فإن التحسب له والتخطيط وفق مقتضياته ينبغي أن يكون حاضرا. وتعتبر الزيادة الطبيعية (الفرق بين عدد المواليد والوفيات) هي المسؤولة عن تزايد السكان أو نقصانهم بالإضافة إلى عامل الهجرة، ويبدو أن نظام الإحصاءات الحيوية في البلاد ما زال قاصرا عن مؤشرات موثوقة على مستوى النمو يمكن اعتمادها في ضبط حركة السكان ( الولادات – الوفيات- الهجرة) فالمسوح والتعدادات المتوفرة لا تخلوا من الأخطاء وهي سيمة حاضرة في كل البلدان النامية، لكنها تزداد ضراوة وعمقا إذا ما تعلق الأمر بموريتانيا الأمر الذي يجعل من تقدير الزيادة الطبيعية هدف صعب المنال في ظل غياب السجلات الخاصة بالهجرة وعدم تقييد المواطنين بالسجلات المعنية بحالات الوفيات والولادات، وفي هذا الإطار سنركز على المعدلات العامة المتوفرة على الصعيد الوطني وتلك المتوفرة على الصعيد الجهوي.

● **الولادات:** إن معدل الولادات في مختلف مناطق البلاد يتأثر بجملة من العوامل من أهمها مستوى المعيشة، وهيمنة العادات والتقاليد الاجتماعية ( الزواج المبكر) ومحل الإقامة لكن مختلف المسوحات والإحصاءات العامة أظهرت أن نسبة الولادات الخام كانت ولا تزال مرتفعة

<sup>٩</sup>-المصلحة الجهوية للإحصاء " بولاية لعصابه ، لعصابه بالأرقام ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ " ص:٣٤.



على المستوى الوطني حيث قدرت في المسوحات الإحصائية ١٩٦٢-١٩٦٥ بحوالي ٤٤ في الألف و ٤٢,٢ في الألف على التوالي وقدرها البنك الدولي بنسبة ٤٥ في الألف سنة ١٩٧٥<sup>١٠</sup> وتراوحت في الإحصاءات الرسمية ما بين ٤٨,٢ في الألف في إحصاء ١٩٧٧ و ٤٥,٢ في الألف في إحصاء ١٩٨٨ و ٤٢,٩ في الألف في إحصاء ٢٠٠٠ وقد اظهر المسح الوطني حول الخصوبة سنة ٢٠٠١ أن امرأة واحدة من أصل اثنتين متزوجتين قد تزوجت قبل سن ١٥ سنة.<sup>١١</sup>

وعلى مستوى منطقة الدراسة سنتحدث عن مقاطعة كيفه كمثال: أرتفع عدد المواليد في مقاطعة كيفه من ١٨٢٠ طفلا سنة ٢٠٠٦ إلى ٢٧١٦ طفل سنة ٢٠٠٧ إلا أنه عند النظر في توزيع هذه الولادات على البلديات الستة حسب معطيات العام ٢٠٠٧ نكون أمام تباين كبير يعكس ارتفاع حصة بلدية كيفه الحضرية إلى (٦٢,٥٥%) من هؤلاء تليها بلدية الملكة بنسبة (١٨,١٥%) ثم لكران (١١,٠٤%) ثم اغورط (٦,٤٤%) في حين لا تتجاوز حصص بلديات كورجل وانواملين (٠,٩٩%) و(٠,٨١%) على التوالي ، ويتناسب هذا التوزيع تبعا لحجم السكان في كل واحدة من هذه البلديات وان كانت بلدية "الملكة" التي تقل ساكنة عن بلديات "اغورط ولقران" قد فاقتهما من حيث عدد المواليد، وهو أمر قد يرجع إلى قربها من مدينة كيفه حيث إمكانية الولادة في ظروف صحية أحسن وتسجيل المواليد في سجلات المصالح الصحية التي يولدون فيها. أما على مستوى النوع فلا يبدو التباين حاد إذ يبلغ عدد المواليد الذكور ١٣٨٢ مولودا أي ما يمثل نسبة (٥٠,٨٨%) ويبلغ عدد الإناث ١٣٣٤ أي ما يمثل نسبة (٤٩,١١%)، كما أن توزيعهم عبر البلديات لا يظهر هو الآخر فوارق كبيرة سوى تلك التي تمكن ملاحظتها على مستوى بلدية كيفه، وهي ارتفاع عدد المواليد الذكور إلى ٨٧٠ مقابل ٨٢٩ أنثى وتظل النسبة متقاربة من بعضها البعض في مختلف البلديات القروية الأخرى.<sup>١٢</sup>

● **الوفيات:** يعتبر مؤشر الوفيات أحد المؤشرات الفاعلة في تغيير حجم السكان، حيث يفوق في تأثيره عامل الهجرة وبالتالي فهو يتناقض مع الخصوبة لكونه أكثر ثباتا ولا يقتصر تأثيره على تغير حجم السكان فقط ، بل يتعدى ذلك إلى التأثير على تركيبهم العمرية والنوعية، وإذا كانت الولادات تسهم في الزيادة الطبيعية للسكان فإن الوفيات تعمل على شلهم ونقصهم بشكل طبيعي أيضا، وكثيرا ما تتفاوت نسبة الوفيات بين المجالين الحضري والقروي، حيث أنها قد تكون مرتفعة في هذا الأخير نتيجة لانتشار الأمراض والأوبئة، وانعدام الخدمات الصحية، بينما تكون منخفضة في

<sup>١٠</sup>- الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، دراسة مسحية شاملة ، مرجع سبق ذكره ،ص: ٣٦٤.

<sup>١١</sup>- الجمهورية الإسلامية الموريتانية" مرجعة السياسة الوطنية للأسرة" مرجع سبق ذكره، ص: ١٢.

<sup>١٢</sup>-ONS. Service Régional de L'ASSABA .p :20.

المجال الحضري نظرا لتوفر المستشفيات والمراكز الصحية... الخ، وقد تنقلب الآية في بعض الأحيان فتتخفف في المجال القروي حيث الهواء النقي وأشعة الشمس وتوفر مادة الحليب كغذاء صحي متكامل، وترتفع في المدن حيث تلوث الهواء وكثرة الأوساخ وسهولة انتشار الأمراض المعدية. وقد انخفض المعدل الخام للوفيات بما يناهز النصف خلال الفترة ما بين ١٩٧٧-٢٠٠٠ حيث انخفض من ٢٣,٢ في الألف سنة ١٩٧٧ إلى ١٣,٤ في الألف سنة ٢٠٠٠ ووصل إلى ١١,٤ في الألف في نواكشوط سنة ٢٠٠٢.<sup>١٣</sup> أما عن تأثير الوفيات على التركيب العمري للسكان فيتضح جليا إذا ما علمنا أن هذا المعدل يرتفع لدى فئتي الأطفال والشبان إذ بلغ معدل وفيات الأطفال في عموم التراب الوطني ١٧٦ في الألف سنة ١٩٧٧. هكذا ظلت الحالة الصحية للبلاد تتميز بارتفاع معدلات الوفيات حيث تصل بالنسبة للرضع ١٥٢ في الألف والأطفال دون سن ٥ سنوات إلى ٧٧ في الألف، على الرغم من تحقيق معدل تغطية صحية يصل (٥٠%) في دائرة شعاعية قطرها ٥ كلم على مستوى ولاية لعصابه وقدرت وفيات الأمهات ب ٧٨٠ حالة لكل ١٠٠,٠٠٠ وترتبط وفيات الأمهات بضعف التغطية الصحية مما يحد من متابعة المصالح الصحية أثناء فترة الحمل وعند الولادة، ثم حالات أخرى كسوء التغذية، وفقر الدم، والنزيف بعد الولادة... الخ.<sup>١٤</sup>

وعموما تبقي هذه المعطيات سواء المتعلقة منها بالولادات أو الوفيات مجرد أرقام للاستئناس، قد تقترب من العدد الصحيح وقد تبعد عنه، وذلك لعدة اعتبارات منها أنه لا يتم بالضرورة تسجيل جميع الولادات في سجلات المصالح الصحية، إذ أن هنالك الكثير من الأطفال يولدون في المنازل، كما أن حالات الوفيات لا يسجل منها إلا النزر القليل، على الرغم من أن النصوص المنظمة للحالة المدنية تلزم نظريا أهل المولود أو أهل الميت بتسجيل هذين الحدثين غير أن عدم الالتزام بتقيدهما بشكل رسمي لا تترتب عليه عقوبة وبالتالي قليل من هم يرضخون للالتزام بهذه الإجراءات.

● **حجم الأسرة:** إن دراسة حجم الأسرة يكتسي أهمية بالغة، فإلى جانب كونه يسمح لنا بالتمييز بين السلوك الديمغرافي للأسر المدروسة، فهو يبين مدى الضغط الذي يمارسه حجم الأسرة على التجهيزات العمومية، وقد تبين من خلال البحث الميداني أن (٦٧%) من الأسر المستجوبة تأوي أفرادا من ٥ إلى ٨ أفراد، و(٢٣,٤%) تأوي أكثر من ٨ أفراد وقد بلغ متوسط حجم الأسرة

<sup>١٣</sup> - بياه محمد ناصر " من أزمة البادية إلى التحضر الفوضوي في موريتانيا نواكشوط نموذجا" بحث لنيل دكتوراه دولة في الجغرافيا جامعة محمد الخامس كلية الآداب والعلوم الإنسانية ٢٠٠٦، ص: ٢٠٧.

<sup>١٤</sup> - ONS. Service Régional de L'ASSABA..p :20.

في منطقة الدراسة ٧ أفراد، وهو حجم كبير بالمقارنة مع معدل حجم الأسرة على المستوى الوطني، الذي يقدر بـ ٥,٧ أشخاص.<sup>١٥</sup>

ومن خلال رصدنا للتطور الذي عرفه حجم الأسرة بالمنطقة المدروسة، ويمكن تفسير ظاهرة ارتفاع حجم الأسرة بالعوامل التالية:

- صعوبة الحياة في منطقة الدراسة والتي لا تسمح لبعض الشباب المتزوج العيش في إستقلالية عن الآباء والأسرة؛

- كون العديد من الأسر ما زالت محافظة بعدد من التقاليد والسلوكيات الإجتماعية؛

#### الجدول رقم ( ٥ ) عدد أفراد العائلة بالنسبة للأسر المستجوبة بمقاطعتي كيفة وكنكوصه.

المجموع	أكثر من ٨ أفراد		من ٥ إلى ٨ أفراد		أقل من ٥ أفراد		فئات الأفراد المجال
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
50	158	22.2	35	70.9	112	6.9	المجال القروي
50	158	24.7	39	67.1	106	8.2	المجال الحضري
100	316	23.4	74	67	218	7.6	المجموع

المصدر: العمل الميداني ٢٠١٧.

#### ● الأسر التي تعيلها النساء:

شهدت منطقة الدراسة، تحولات اقتصادية واجتماعية ومجالية كبرى خلال العقود الأخيرة. نتج عنها تغيير كبير في معدل نوع معيل الأسرة. فبالإضافة إلى ظاهرة الطلاق المنتشرة بكثرة، كذلك تشهد المنطقة هجرة مكثفة للرجال إلى خارج الوطن بحثا عن العمل، أو العمل بمدن بعيدة من منطقة الدراسة؛ وتؤدي ظاهرة الانتجاع التي تعرفها منطقة الدراسة إلى هجرة موسمية المنمين بحثا عن المراعي داخل جمهورية مالي والتي تستغرق حوالي ٦ أشهر من السنة. وقد ارتفعت هذه النسبة في الوسط الريفي من (٩%) سنة ١٩٦٥ إلى (٣٥,٩%) سنة ٢٠٠٠.<sup>١٦</sup> كما أشار المسح الوطني حول الأسرة بموريتانيا ٢٠٠٨، أن نسبة النساء اللاتي يعلن على الأسر على المستوى الوطني بلغت نسبة (٣١,٣%) سنة ٢٠٠٨،<sup>١٧</sup> وتعتبر منطقة الدراسة من بين المناطق الوطنية التي ترتفع فيها

<sup>١٥</sup> - الجمهورية الإسلامية الموريتانية "مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للأسرة"، مرجع سبق ذكره، ص: ١٣.

<sup>١٦</sup> -ZOGLAMI ( y) : Élément pour un profil des femmes chefs de ménages en milieu sédentaire mauritanien .p 207.

<sup>١٧</sup> - Office National de la Statistique: profil de la pauvreté en Mauritanie -2008 . p58.

نسبة الأسر التي تعيلها النساء، فقد بلغ هذا المعدل في مقاطعة كيفه (٤٥,٥%)<sup>١٨</sup> سنة ٢٠٠٨، وهذا المؤشر يعتبر مرتفعا بالمقارنة مع المعدل على المستوى الوطني الذي لا يتجاوز (٣١,٣%)، الأمر الذي يفرض على السلطات العمومية أن تأخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار عند وضع وتصور البرامج التنموية الموجهة إلى هذه المنطقة.

● مجال متأثر بالهجرة الداخلية والدولية: تؤثر الهجرة كظاهرة اجتماعية قديمة بقوة في الدينامية السكانية فهي حركة تشكل ردة فعل تلقائي من قبل السكان إثر فقدان التوازن الطبيعي والاقتصادي والديمقراطي بين مجالات جغرافية مختلفة سعيا وراء خلق توازنات جديدة، وقد زاد من حدة هذه الظاهرة التحسن الذي عرفته وسائل النقل وفتح محاور طرقية والاحتكاك والانفتاح المتزايد على الثقافات المختلفة الأخرى وتداخل مصالحيهم.<sup>١٩</sup>

عندما تكون أكثرية السكان مهاجرين من الفئات الشابة أي الساكنة النشطة، فإن ذلك يؤدي إلى عرقلة التنمية المحلية المستدامة، وهذه الظاهرة لم تسلم منها منطقة الدراسة خلال السنوات الأخيرة، إذ يتميز سكان المنطقة سواء في الوسط الحضري أو الريفي بحركة داخلية وهجرة دولية نشطتين.

**الهجرة الداخلية:** لقد تجسد الاهتمام بالهجرة الداخلية في العديد من الدراسات والندوات الدولية والعربية على وجه الخصوص، فقد أصدر المعهد العربي لإنماء المدن، دراسة عن هذه الظاهرة في الوطن العربي سنة ٢٠١٩٨٦، ونظمت حولها عدة ندوات في الجمهورية التونسية سنة ١٩٨٨م، ونالت اهتمام المؤتمر العربي للسكان سنة ١٩٩٣، بالإضافة إلى مجموعة من الدراسات التي صدرت عن وحدة البحوث والدراسات السكانية بجامعة الدول العربية، كما تناولها الباحثون في مختلف التخصصات وارتبطت بالظاهرة الحضرية ارتباطا قويا وطرحت ضمن إشكالات تهئية المجال الريفي.<sup>٢١</sup>

ويرتبط تفسير أسباب الهجرة مهما كانت بعامل الطرد والجذب، كما أن هذه الأسباب لا بد أن ترتبط بمنطقة الأصل أو الوصول أو الشخص المهاجر نفسه، وفي كل الحالات تظل لكل هجرة عقبات

<sup>١٨</sup>- Office National de la Statistique: profil de la pauvreté en Mauritanie -2008 . p 58.

<sup>١٩</sup> - عبدوني ولد عال، حول هجرة العمالة الأجنبية في موريتانيا، منشورات مجلة المعهد الموريتاني للبحث العلمي، لعدد ١١ ، ٢٠١١، ص: ١٠٢.

<sup>٢٠</sup>- جامعة الدول العربية، وحدة البحوث والدراسات السكانية، والمعهد العربي للتخطيط " حول الهجرة والتنمية الريفية، تونس من ١٣-١٥ سبتمبر ١٩٨٨.

<sup>٢١</sup>- الشيخ ولد الشيباني " إمكانيات وعوائق التنمية الريفية المستدامة في مقاطعة العيون - موريتانيا " بحث لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا والتهئية القطرية جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهئية القطرية ٢٠٠٨، ص: ٨٢.

تعرضها وتقوى تبعا لقوة عامل الدفع وضعفه وفي هذا الصدد تذكر "بوجي كرني" أن هناك ٢٥ عاملا تؤثر في الهجرة من بينها ١٥ عاملا تتعلق باختيار مكان الهجرة وعشر عوامل اجتماعية واقتصادية، وقد حددت بوجي كرني كذلك ٦ عوامل طاردة وتقابلها ٦ جاذبة.

العوامل الطاردة:	العوامل الجاذبة:
١- تناقص المصادر الطبيعية؛	فرص أفضل للعمل؛
٢- فقدان العمل؛	الحصول على دخل أفضل؛
٣- الاضطهاد؛	تعليم أفضل؛
٤- النفور من المجتمع؛	ظروف معيشية وبيئية أفضل؛
٥- انفصال عن المجتمع الأصلي بسبب الزواج؛	الالتحاق بالعائلة أو الزوج؛
٦- الكوارث الطبيعية.	عوامل الإغراء نتيجة للتباين الحضاري والاقتصادي.

المصدر: سيد عبد الله ولد المحبوبي، الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا، ص: ٢٨.

وعلى مستوى ولاية لعصابة بشكل عام ومنطقة الدراسة على وجه الخصوص عرفت سنوات سبعينات القرن الماضي موجة جفاف قاسية ، تميزت بطول المدة واتساع الرقعة التي وصل إليها تأثيره، فقد انخفضت معدلات الأمطار، مما تسبب في هلاك المواشي ونقص المحاصيل الزراعية وانخفاض منسوب المياه في آبار الشرب بل أن الوضع أندر بالخطر أحيانا عندما أصبح العطش يهدد تجمعات سكنية نضبت الآبار التي كانت تعتمد عليها كمصدر الشرب.

وتعد الهجرة من الريف إلى المدن من أهم مظاهر حركة السكان في إفريقيا، وتكاد تكون ظاهرة شبه عامة بكل دول القارة، ففي غرب إفريقيا يتجه المهاجرون من الداخل نحو المدن الرئيسية ومن المناطق الجافة إلى تلك الأكثر أمطارا، وفي شمال إفريقيا تتجه تيارات الهجرة من الداخل إلى المدن الساحلية، كما تعد ظاهرة الانتقال الموسمي للعمال من السمات الهامة المميزة لحركة السكان في إفريقيا حيث تتجه أعداد كبيرة من العمال إلى مراكز التعدين والصناعة لفترات قد تصل إلى ستة أشهر ولمسافات تربو على مئات الأميال.<sup>٢٢</sup>

وهذا يعني أن موريتانيا لم تكن بمعزل عن ما يدور في رحي فضائها الإفريقي، فقد شهدت المنطقة في

<sup>٢٢</sup> - فتحي محمد ابو عابنة " جغرافية افريقية دراسة إقليمية مع التطبيق على دول جنوب الصحراء " دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٣، ص: ١٥٥.

العقود الأخيرة هجرات داخلية نشطة اتخذت مظهرين يتمثل أولهما في الهجرة الداخلية المؤقتة ومن أمثلتها تنقل المنمين داخل الحيز الترابي للمنطقة بحثا عن المراعي الخصبة ، وينقل سكان الريف المزارعين إلى المدن بحثا عن العمل خارج فترة الموسم الزراعي<sup>٢٣</sup>. ومن أمثلتها كذلك تنقل السكان الحضريين إلى الأرياف خلال فصلي الصيف والخريف للاستمتاع بمناظر الطبيعية والاستجمام بعيدا عن ضوضاء المدينة وضغطها. ويتمثل المظهر الثاني للهجرة في النزوح الريفي الدائم من الأرياف نحو المدن وهو النزوح الذي عانت منه المنطقة في العقود الأخيرة بسبب التهميش الذي طالها من طرف الدولة ذلك أن تنامي ظاهرة الهجرة بشكل غير طبيعي نتيجة عدم توفر سوق عمل محلية.

فنتيجة للاضطرابات المناخية وما نتج عنها من جفاف وتصحر انتقل الكثير من سكان الريف إلى المدن للإقامة فيها بشكل دائم فكان ذلك بداية استفحال ظاهرة النزوح الريفي، ونمو عشوائى للمدن وضغط على البني التحتية الحضرية وانتشار البطالة خاصة في ظل تسارع وتيرة الهجرات السكانية من الأوساط الريفية نحو المجالات الحضرية<sup>٢٤</sup>، وقد عرفت مقاطعة كيفه، وجود هجرات مغادرة خلال الفترة ما بين ١٩٧١-١٩٧٧ قدر أنها مست حوالي ٤٠% من مجموع سكانها في تلك الفترة، وفي الإحصاء الوطني الأول ١٩٧٧ عرفت ولاية لعصابه صافي هجرة سالب يبلغ ٧,٨٦٨ نسمة، حيث كان عدد المهاجرين عنها يبلغ ١٣,٥٨٤ نسمة فيما لم يتجاوز عدد الوافدين إليها ٥,٧١٦ نسمة، واستمرت الهجرات من وإلى الولاية بوتيرة سريعة خلال الفترة الفاصلة ما بين تعدادي ١٩٧٧-١٩٨٨، وظل مسارها محافظا على رجحان كفة المغادرين في مقابل الوافدين، ولم تتبدل الصورة عند إحصاء ١٩٨٨ ، حيث ارتفع صافي الهجرة السالبة إلى ٢١,٤٤٧ نسمة وذلك نتيجة إلى أن عدد السكان المغادرين بلغ ٣٢,٠٧٠ نسمة، في حين لم يتجاوز عدد الوافدين ١٠,٦٢٣ نسمة، وكانت وجهة ١٨,٢٨٢ من هؤلاء المغادرين تتجه صوب العاصمة نواكشوط ، و٤,١٨٥ منهم باتجاه مدينة انواذيبو، وتوزعت البقية بين باقي الولايات الأخرى بشكل متفاوت يظهر أهمية حصص ولايات كيدماغا وكوركول.<sup>٢٥</sup>

<sup>٢٣</sup>-République islamique de Mauritanie ,Etude de mise en œuvre du plan cadre nations unies pour l'aide au développement. Wilaya pilote. Assaba.2004.p19.

<sup>٢٤</sup>-République islamique de Mauritanie projet de lutte contre l'abandon de terroirs villageois dans la wilaya de l' assaba2001 p26.

<sup>٢٥</sup> - سيدي عبد الله المحبوبي "الهجرات الداخلية والتنمية في موريتانيا ١٩٩٧م، ص:٩٣.

أما على مستوى حجم الهجرات من وإلى المجالين الحضري والريفي، فقد كان عدد المغادرون بالمجال الحضري ٢٥,٧٤١ نسمة مقابل ٤,٩٨٨ سجلوا كوافدين، مما يعني أن صافي الهجرة السالب سيكون في حدود ٢٠,٧٥٣ نسمة، لكن المعادلة ستنعكس، ولو بشكل طفيف على مستوى المجال الريفي حيث بلغ عدد المغادرون عنه ٥,٢٣٣ نسمة، وفي نفس الوقت كان عدد الوافدون إليه ٥,٥٩٨ نسمة وهو ما يؤشر لصافي هجرة موجب بلغ ٣٦٥ نسمة<sup>٢٦</sup>. وتؤدي سياسة التمدين الوسيط إلى كسر حدة الهجرة القروية التقليدية وتعويضها بهجرة قريبة لا تشكل قطعة كبرى بين المهاجر ووسطه الأصلي، ويتوفر المجال المدروس على تجمعات سكانية مهمة مثل تجمع المركز البلدي لكنكوصه، والمركز البلدي لهامد والمركز البلدي لبلدية اغورط وكلها تجمعات يمكن أن تحد من تيارات الهجرة القروية إذا ما تم تأهيلها وهيكلتها من جديد. وقد تبين من خلال البحث الميداني، أن الأصل الجغرافي لأرباب الأسرة المستجوبة، تهيمن عليه الهجرة الداخلية من نفس الولاية بنسبة بلغت (٧٣,٤%)، وخاصة جزها الشمالي الذي تضرر كثيرا من الجفاف والتصحر، والعزلة في حين أن (١٧,١%) من مجموع المستجوبين وافدين من ولاية الحوض الغربي التي تضررت هي الأخرى كثيرا من الجفاف في ثمانينات من القرن المنصرم، في حين أن (٦,٣%) وفدوا من ولاية "تيكانت"، التي تحد المنطقة من الشمال.

إن توفر المنطقة على مراعي خصبة، ومدينة تجارية مهمة جعلها وجهة للعديد من الأسر التي كانت تقطن في الأجزاء الشمالية من الولاية، خاصة إذا ما علمنا بأن الأنشطة الرئيسية للأسر هي أنشطة رعوية آنذاك، مما يعني أن الأمطار والغطاء النباتي، والعزلة التي تعرفها الأطراف الشمالية للولاية، كانت وراء تركيز العديد من الأسر هناك. والجدول التالي يبين ذلك:

**الهجرة الخارجية:** يعرف أبناء المنطقة هجرة قوية إلى الدول الإفريقية لممارسة النشاط التجاري وخصوصا دول ساحل العاج وغينيا بيساو والغابون، ولا توجد إحصائية دقيقة عن تعداد هؤلاء إلا أنهم يقدرون بالآلاف، ومع ما لهجرتهم من فوائد على الظروف الاقتصادية والاجتماعية لذويهم فإنها تؤثر في إضعاف حجم الساكنة المحلية وقراراتها السياسية، وتوثر كذلك على تركيبها العمرية والنوعية لما لذلك من ارتباط بتحديد نوعية القوى العاملة.

كما أن الهجرة وخاصة الدولية التي طالما ساهمت في التخفيف من الضغط الحاصل على مستوى الطلب على الشغل، قد أصبحت جد مقننة من طرف الدول المستقبلية، مما يحتم الاعتماد على الجهاز الاقتصادي المحلي من أجل إزالة التناقض الحاصل بين المعطى الديمغرافي والمعطى

<sup>٢٦</sup> - نفس المرجع السابق ، ص: ١٠٦.

الاقتصادي الذي يشكل أحد أهم عوائق التنمية.

#### خامساً: ارتفاع الأمية في الوسط الريفي:

يقدر معدل الأمية في مقاطعتي كيفه وكنكوصه على التوالي بـ (٤٩,٣٨%)، (٦٧,١%)، وهي مؤشرات جد مرتفعة، بالمقارنة مع مؤشر الأمية على المستوى الوطني الذي يقدر بـ (٤٦%) سنة ٢٠٠٠، وهو ما يعني، أن انتشار الأمية بالمنطقة يعتبر عائقاً أمام تحقيق التنمية المطلوبة، باعتبار هذه الظاهرة من المشاكل المعقدة التي يرتبط وجودها بالكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وما لها من علاقات وطيدة مع مختلف مظاهر الحياة الأخرى. ولا تزال الجهود الوطنية في مجال محو الأمية دون المستوى المطلوب، فقد قدر معدل محو الأمية (٦١%) عند البالغين من العمر ١٥ سنة فما فوق على المستوى الوطني<sup>٢٨</sup>. وتخفي هذه النسبة فروقا كبيرة حسب الجنس والعمر، ذلك أن نسبة الأمية أضعف عند النساء منها عند الرجال وذلك مهما كانتا لفئة العمرية، وبالفعل فإن حوالي (٥٠%) من النساء البالغ تم محو الأمية عنهن مقابل (٦٦%) من الذكور.

ويبدو أن معدل محو الأمية أكثر ارتفاعاً في الوسط الحضري الوطني، بحيث يبلغ (٧٥,٥%)، مقارنة بالوسط القروي الوطني الذي يقدر بـ (٤٣,٧%)<sup>٢٩</sup>. مما يعني تقصيراً كبيراً من طرف السلطات العمومية في هذا المجال، خصوصاً وأن المجال القروي ما يزال يأوي ثلثي ساكنة الموريتانية. الأمر الذي يستدعي التركيز على هذا المجال بغية التغلب على مظاهر التأخر التي يعاني منها.

#### الجدول (٦) معدل الأمية حسب المقاطعات بولاية لعصاه سنة ٢٠٠٠.

معدل الأمية			المقاطعات
المجموع	الإناث	الذكور	
67.1	72.7	60.6	كنكوصه
49.3	57.1	39.3	كيفه
58.8	65.6	50.5	مجموع الولاية

يُظهر الجدول أعلاه، أن المنطقة المدروسة لا تزال تعاني من مشكل الأمية، خصوصاً لدى النساء لا تزال معدل الأمية بين صفوفهن مرتفع إذ يبلغ في مقاطعة كنكوصه (٧٢,٧٤%)، مقابل (٦٥,٦%) على

<sup>٢٧</sup> - المركز الموريتاني لتحليل السياسات " الأمية في موريتانيا التشخيص والتوجهات الاستراتيجية "تقرير منشور ٢٠٠٤، ص:٤.

<sup>٢٨</sup> - الجمهورية الإسلامية الموريتانية "ملاحم الفقر في موريتانيا ٢٠٠٨، ص: ٥٥.

<sup>٢٩</sup> - نفس المرجع السابق ، ص:٩.



المستوى الجهوي، ويقدر مؤشر الأمية عند الإناث في مقاطعة كيفه ب (٥٧,١٦%)، كما يدخل الذكور بقوة في دائرة الأمية في مقاطعة كنكوصه، إذ يبلغ معدل الأمية لدى فئة الذكور (٦٠,٦%). وقد عملت السلطات العمومية على خلق فصول لمحو الأمية إلا أن هذه الفصول في الأوساط الريفية لا تستمر كثيرا بعد افتتاحها لأسباب عديدة نذكر منها الغياب المستمر للمعلمين ومحيط العيش لدى الساكنة التي تنشغل في الأنشطة الأخرى. مما يعني أن تأهيل ومحو الأمية عن الساكنة يحتاج إلى استراتيجية وطنية هادفة.

وترتفع نسبة الأمية في منطقة الدراسة ويعزى ذلك إلى أن نمط الترحال والحياة البدوية، التي كانت تعيشها هذه الساكنة متنقلة مع قطعانها أين ما توفر الماء والكأ، لم يكن يسمح للساكنة بالولوج إلى المدارس النظامية على الرغم من أن حضور هذه الأخير كان محدودا. وقد تبين من خلال البحث الميداني سنة ٢٠١٧، أن نسبة (٧٠,٥%) من أرباب الأسر المستجوبة لم تتلق أي تعليم، مقابل (٤٦%)<sup>٣٠</sup> على المستوى الوطني. في ما مثلت نسبة (١٨,٧%) من يتوفر على مستوى التعليم المحظري، و (٥,٤%) لديها مستوى الابتدائي، (٢,٥%) مستوى إعدادي (١,٣%) ثانوي (١,٦%) عالي وتوجد علاقة وطيدة بين مستوى المعيشية لدى الأسر بمنطقة الدراسة ودرجة الأمية التي تعاني منها تلك الأسر، إذ بلغ مؤشر الفقر (٥٦,٤%) لدى أرباب الأسرة التي لا تتوفر على مستوى ثقافي معين.<sup>٣١</sup>

سادساً: **تزايد وتيرة الاستقرار وتراجع الرحل:** يرجع هذا التقري العشوائي أساسا إلى تدهور ظروف المعيشية في الوسط الريفي خلال السنوات الأخيرة، والانفتاح على العالم الخارجي، والتحسين الذي طرأ على وسائل المواصلات<sup>٣٢</sup>. كما يمثل نمطا جديدا من شغل المجال، فقد يستقر السكان تبعا له قرب مواطن زراعية أو مناطق رعي أو على طول محاور الطرق لتأمين تموينهم بالمواد الضرورية وتسهيل تنقلاتهم.

#### الجدول (٧) توزيع السكان حسب الوسط في مقاطعتي كيفه وكنكوصه سنة ٢٠٠٠ .

المقطعات	المستقرين	الرحل	المجموع
----------	-----------	-------	---------

<sup>٣٠</sup> - profil de la pauvreté en Mauritanie -2008 p 63.

<sup>٣١</sup> - profil de la pauvreté en Mauritanie -2008 . p 115.

<sup>٣٢</sup> - Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire .Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009.p 10.

63064	2567	60497	كنكوصه
76779	4907	71872	كيفه
242265	10960	231665	الولاية

المصدر: الإحصاء الوطني للسكان والمساكن ٢٠٠٠.

إن مستوى التقري السريع الذي يعكسه الجدول، جاء استجابة لظروف طبيعية بحتة لم تعط الفرصة للسكان الريفيين للانتقال على مهل للدخول في معترك الحياة الحضرية، ونتيجة لذلك تميزت المراكز الحضرية في أغلب الأحيان بحضور حالة مماثلة مما اسماه الباحث الجغرافي حافظ ستهم بتريف المدن، تجلى ذلك في المزج بين ما هو حضري وما هو بدوي في نفس الوقت، كنمط السكن وأسلوب البناء وحتى في العادات والسلوك، الشيء الذي طرح مشاكل كبيرة لم تكن هذه المراكز مهياً لها أصلاً، كتوفير المياه والصحة والتعليم والكهرباء التي ظل حظ الاثنين (الريف والحضر) يتساوى فيها على مستوى الولاية إلى غاية العام ١٩٩٦ حيث عرفت مدينة كيفه تدشين أول محطة لتزويدها بالطاقة الكهربائية، أما عواصم المقاطعات الأخرى فلم تصلها الخدمة الكهربائية إلا مؤخراً.

وعلى مستوى المجال القروي، تميزت الوضعية بحالة غير مسبوقه من انتشار ظاهرة التقري الفوضوي وخلق قرى ضعيفة الاندماج وصغيرة الحجم حيث أن نسبة (٥٥%) من القرى البالغ عددها ٩١١ قرية تقطن بها ساكنة تقل عن ١٥٠ نسمة للقرية الواحدة، وفي الوقت نفسه تريد كل واحدة أن يكون لها حظها الخاص من التجهيزات الاجتماعية حتى ولو كانت لا تضم سوى أسر قليلة، وهو أمر تجاوزت معه الأحكام السياسية السابقة كنوع من ضمان الولاء وكسب الود يوم الرهان، مما ترك إرثاً عميق الجذور يحتاج إلى انتهاج إستراتيجية جديدة تعمل على تجميع العديد من هذه القرى في تجمع واحد ويتم اعتماد معيار كم سكاني معين يكون توفره شرطاً لمنح التجهيزات العمومية الضرورية.

الجدول (٨) تطور عدد القرى في مقاطعتي كيفه وكنكوصه خلال الفترة ١٩٧٧-٢٠٠٠.

سنة ٢٠٠٠	سنة ١٩٧٧	المجال
200	83	مقاطعة كيفه
368	136	مقاطعة كنكوصه

911	356	على المستوى الجهوي
5561	2342	على المستوى الوطني

المصدر: الإحصاءات السكانية الوطنية (١٩٧٧، ٢٠٠٠).

يظهر من خلال الجدول أعلاه، تطور أعداد القرى على مستوى منطقة الدراسة، بحيث كان عددهم في مقاطعة كيفه ٨٣ قرية سنة ١٩٧٧ مقابل ٣٥٦ قرية على المستوى الجهوي في نفس السنة. في حين أصبح عددهم ٢٠٠ قرية سنة ٢٠٠٠. مقابل ٩١١ قرية على المستوى الجهوي. أي أنه كان يتطور عدد القرى في مقاطعة كيفه بمعدل ٥ قرية للسنة الواحدة، مقتبل ٢٤ قرية تظهر كل سنة على المستوى الجهوي. ويطرح التقري العشوائي والفوضوي الكثير من المشاكل لصناع القرار كما أصبح يشكل تحدي كبير أمام التنمية البشرية المستدامة فهذه القرى تكون متشتتة ومتباعدة جدا الأمر الذي يستحيل معه منح كل قرية حقها من مشاريع التنمية.

وفي مقاطعة كيفه توجد (٣٧,٥%)<sup>٣٣</sup> من مجموع القرى يقطن فيها أقل من ١٠٠ نسمة. ويقدر هذا المعدل على المستوى الجهوي بـ (٤١%) من مجموع القرى على المستوى الجهوي و(٧٥,٥%) من مجموع القرى يقطن في كل قرية أقل من ٣٠٠ نسمة وعلى المستوى الجهوي نجد (٨٠,٢%) من مجموع القرى تقطن في كل قرية واحدة أقل من ٣٠٠ نسمة. أما في مقاطعة كنعوصه فقد قدر عدد القرى بـ ١٣٦ قرية سنة ١٩٧٧. مقابل ٣٥٦ قرية على المستوى الجهوي في نفس السنة. في حين قدر عددهم بـ ٣٦٨ سنة ٢٠٠٠ أي بمعدل ١٠ قرية لكل سنة واحدة غير أنه يظل أقل من المعدل السنوي على المستوى الجهوي، إذ يقدر بـ ٢٤ قرية لكل سنة خلال نفس الفترة. وتتميز مقاطعة كنعوصه بكثرة القرى المنتشرة في الأودية وفوق الهضاب الوعرة. كما توجد (٤٩,٥%) من مجموع القرى بمقاطعة كنعوصه تقطن فيها أقل من ١٠٠ نسمة، مقابل (٤١%) على المستوى الجهوي ونسبة (٨٩,٤%) من مجموع القرى تقطن في كل قرية منها أقل من ٣٠٠ نسمة، مقابل (٨٠,٢%)<sup>٣٤</sup> على المستوى الجهوي.

إن هذه الظاهرة سوف ترهق مستقبل التنمية الترابية وتعمل على تشتيت جهود السلطات العمومية، مما يستدعي من الدولة وضع سياسة واضحة اتجاه هذه الظاهرة. حتى تتمكن الدولة من تلبية حاجيات السكان.

<sup>٣٣</sup>-Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009. ibid. p12.

<sup>٣٤</sup>-Inventaire des infrastructures et Equipements collectifs disponibles dans la Wilaya de l'Assaba 2004.ibid. p13.

سابعاً: أثر الكثافة السكانية على التوزيع المجالي للسكان الريفيين في مقاطعتي كيفة وكنكوصة: تعتبر دراسة الكثافة السكانية ذات أهمية كبيرة، ذلك أنها تعد معياراً مهماً لتوضيح توزيع السكان جغرافياً ومدى الضغط على الموارد والخدمات الأساسية، كما تساعد على معرفة مدى قدرة الأرض على إعالة سكانها، ولا شك أن خارطة توزيع السكان في أي منطقة في العالم هي الصورة النهائية للتفاعل بين عناصر البيئة الطبيعية والعلاقات المكانية وبين العناصر البشرية التي تأتي في مقدمتها العامل الديمغرافي. وتعتبر موريتانيا من بين الدول التي تتميز بكثافة منخفضة بحيث تقدر بـ ٣ ساكن / كلم<sup>٢</sup> سنة ٢٠٠٠، لكنها ترتفع نسبياً في الولايات المحاذية لنهر فقد تصل إلى ١٩ نسمة في كلم<sup>٢</sup>، وتأتي بعد ذلك الولايات الجنوبية الشرقية بحيث تقدر في ولاية لعصابه بـ ٧ ساكن / كلم<sup>٢</sup> سنة ٢٠٠٠. في حين تبلغ الكثافة في مقاطعتي كيفة وكنكوصه على التوالي ٧ ساكن / كلم<sup>٢</sup>، و ٦ ساكن / كلم<sup>٢</sup>.

#### الجدول (٩) تطور الكثافة حسب مقاطعتي كيفة وكنكوصه خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧.

المقاطعات	المساحة بكلم <sup>٢</sup>	الكثافة سنة ٢٠٠٠	الكثافة سنة ٢٠٠٧
كنكوصة	10600	6	7
كيفة	10700	7	8
مجموع الولاية	36600	7	8
الوطني	1300700	2.8	3

المصدر: ولاية لعصابه بالأرقام ١٩٩٥-٢٠٠٧.

يبين الجدول أعلاه، أن معدل الكثافة السكانية على مستوى الولاية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٠ ارتفعا طفيفاً بحيث بلغ ٨ نسمة / كلم<sup>٢</sup>، كما بلغ معدل هذه الكثافة على مستوى المقاطعة كنكوصه وكيفة على التوالي بـ ٧ نسمة / كلم<sup>٢</sup>، ٨، ٢ نسمة / كلم<sup>٢</sup>، وقد تجاوزت الرقم الذي تم تحديده من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتصحر عام ١٩٧٧ حول الأرقام القياسية التي تحدد الكثافة السكانية في المناطق الجافة وشبه الجافة وهي كما وردت بالمؤتمر ٧ نسمة / كلم<sup>٢</sup>. بيد أن معدل الكثافة السكانية على صعيد المقاطعات، تخفي الفوارق على مستوى المجالات الصغرى إذ نجد اكتظاظاً للسكان في لأودية ونقاط مائية دون أخرى، فقد لا حظنا من خلال البحث

<sup>٣٥</sup> - بادي ولد الخليفة "استخدام نظم المعلومات الجغرافية لدراسة المجال الزراعي في موريتانيا" بحث لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا- الجزائر ٢٠٠٧، ص: ٦٧.

الميداني تركيزات سكانية مهمة على محور الطريق كيفه - " أفام الخذيرات، محور الملجّه - بلاجميل"، ونفس الأهمية في تركيز السكاني لاحتضانه في بلدية "هامد" بمقاطعة "كنكوصه"، ونظرا للضعف الذي يطبع التجهيزات والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الدراسة، فإن الطابع العام لتوزيع السكان هو التقدم في الثقل الديمغرافي من الشمال نحو الجنوب. إذ ارتفع الضغط السكاني على الأراضي الزراعية وتدهورت الموارد الطبيعية بالسهول والأودية (المراعي - المياه)، والتي يشكل فيها القطاع الفلاحي بشقيه الزراعي والرعي النشاط الرئيسي لإقتصاد المنطقة.

● توزيع السكان بالوسط الريفي: اعتبر التعداد الشامل للسكان سنة ١٩٧٧، أن القرية هي كل تجمع سكاني توجد به على الأقل بناية واحدة صلبة. أما المدينة فهي كل تجمع سكاني يزيد عدد سكانه على ٥٠٠٠ نسمة، وعرف المستقرون على أنهم يتكونون من العائلات التي تسكن معظم أوقات السنة في القرى أو المدن، في حين أن الرحل يتألفون من مختلف الأسر التي تتخذ من المخيمات سكنا لها في معظم السنة. ولم تظهر معطيات موثوقة لأعداد السكان بالبلديات الريفية، إلا في الإحصاء الوطني الأخير سنة ٢٠٠٠، نظرا لأن التعدادات التي سبقت هذه الفترة كانت البلديات الريفية فيها لا تزال قيد التشكيل، فالتعداد الوطني الثاني ١٩٨٨، تزامن بالضبط مع فترة إنشاء هذه البلديات مما جعله لا يدرجها في عملية التعداد كوحدات إدارية قائمة، وإنما ركز فقط على إظهار أعداد السكان على مستوى القرى، وبالتالي تكون المعطيات الواردة في الجدول التالي أول إحصائية يمكن الركون لضبط أعداد السكان بالبلديات المدروسة، ومن ثم توزيعهم الجغرافي عبر مجال المقاطعات المدروسة .

يتضح من خلال الجدول اعلاه، أن أعداد القرى ترتفع في ثلاثة بلديات بمجال دراستنا هي على التوالي بلاجميل (٩٩ قرية) وهامد ( ٩٦ قرية) وتناها(٧٨ قرية) في حين تراوح ما بين ١٨ و ٦٠ قرية في باقي البلديات الأخرى، لكن العبرة تكمن أساسا في أحجام هذه القرى، إذ تبين أنه على غرار المستويين الجهوي والوطني يكثر بمقاطعة كيفه انتشار القرى ذات الأحجام الصغيرة جدا، الأمر الذي يجعل من مسألة تغطيتها بالتجهيزات الضرورية أمر غير مستساغ، بسبب عدم توفر جُلها على المعايير المطلوبة لإنشاء مدرسية، أو نقطة صحية أو مائية، وقد سبقت الإشارة إلى أن الدولة كانت شريكا أو مسهلا على الأقل لظاهرة التقري العشوائى التي عرفت موريتانيا عقب سنوات الجفاف. وهكذا يلاحظ أن ١,٣% من مجموع القرى بالمقاطعة البالغ ٢٠٠ قرية هي التي تتوفر على ساكنة تفوق ١٠٠٠ نسمة، و١٠% منها تتراوح ساكنتها ما بين ٧٥٠ إلى ٩٩٩ نسمة، ثم ٢,٥% تتراوح ساكنتها ما بين ٥٠٠ إلى ٧٤٩ نسمة، في حين أن نسبة ١٠% منها يتراوح عدد سكانه ما بين ٣٠٠ إلى

٤٩٩ وينخفض عن هذا المستوى بكثير في الغالبية العظمى من القرى، حيث يتراوح ما بين ١٠٠ إلى ٢٩٩ نسمة في نسبة ٣٩,٧% كما يقل عن ١٠٠ نسمة في نسبة ٤٥,٥% منها كذلك.

ولم تشهد ولاية لعصابه نموا حضريا يذكر قبل مجيء المستعمر وتشديد مدينة كيفه في عام ١٩٠٧ كمحطة عسكرية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت هذه المدينة قطبا لجذب السكان، يساعدها في ذلك ما قام به المستعمر من إجراءات في سبيل استقرار سكان البدو، إلا أن المعطيات المتوفرة عن تلك الفترة تظهر أن المدينة تميزت بنمو بطيء خلال الفترة الاستعمارية، حيث أنه في السنة الثانية بعد استقلال الدولة كان عدد سكان مدينة كيفه لا يتجاوز ٤٣٥٧ نسمة أي ما يعادل ٤,٨% من إجمالي سكان الحضر على عموم التراب الوطني البالغين ٩٠,٦٢٤ نسمة آنذاك.<sup>٣٦</sup>

وقد أدى النزوح الريفي لسكان البدو والقرى باتجاه مدينة كيفه بحثا عن ظروف أحسن بعد تكرار دورات الجفاف الذي قضى على جل ثروتهم من الماشية، وحكم على المساحات الزراعية بالتراجع وتدني الإنتاجية، إلى أن عرفت المدينة نمو مجالي سريع، ففي سنة ١٩٥٨ كان المجال المبني بمدينة كيفه يتمثل في حي القديمة والحي الإداري فقط ويحيط بهما الوادي (البطحاء) من ثلاثة جهات (الشمال-الغرب-الجنوب)، وليست هناك فرصة للتوسع إلا باتجاه الشرق، وهو ما سيكون مع مطلع العام ١٩٦٢ حين توسعت المدينة باتجاه الشرق فتشكل حي الجديدة ذي الشوارع الفسيحة والقطع السكنية الكبيرة (١٠٠٠م<sup>2</sup>)، وبعد ذلك ظهرت أحياء لقلبيك وسيف أشريف في نفس الاتجاه تقريبا مع الانزياح باتجاه الشمال بالنسبة لحي سيف أشريف، وخلال الفترة ما بين ١٩٧١ - ١٩٨٤ عرفت المدينة توسع عشوائي كبير ناجم عن تنامي حركات النزوح من الأرياف، تسبب في ولادة حي اتويميرت في الجزء الشرقي دائما ثم حي سيڭطار الذي سيمثل أول الأحياء الممهدة لتوسع المدينة باتجاه الغرب متجاوزا إشكالية إكراه الوادي، وربما كان السبب في ذلك أن أغلبية ساكنته قادمة أصلا من الأجزاء الغربية والشمالية الغربية من المقاطعة، وبالتالي كسر هذا الحي رتابة مظهر التوسع في اتجاه واحد التي دامت لمدة طويلة.

وخلال الفترة ما بين ١٩٨٤-١٩٩٤ تم توزيع القطع الأرضية تبعا للتقطيع المعد من طرف السلطات الإدارية للمدينة، فتزايد ظهور مجموعة من الأحياء المتشعبة والضعيفة الاندماج في آن معا، حيث أصبحت المدينة تتوسع على جميع الاتجاهات، ولم يعد مشكل الوادي مطروحا نظرا لكونه أصبح يقسم المدينة على ثلاثة أجزاء، هكذا ظهرت أحياء "بلمطار" و"بولنوار" في الجزء

<sup>٣٦</sup> - السالك ولد مولاي أشريف "دور الماء في تنظيم المجال بولاية لعصابه" بحث لنيل دبلوم دراسات معمقة في الجغرافيا، جامعة تونس الأولى ٢٠٠٢م، ص: ١١٤.

الشمالي الغربي على الطريق الوطني (طريق الأمل) "كيفه- نواكشوط"، ثم حي المطار على المحور الطرقي الترابي "كيفه- كنكوصة"، وحي "العنڨار" على المحور الطرقي الترابي "كيفه- لقران"، وأحياء "النزاهة" و"عرفات" على المحور الطرقي الوطني "كيفه - النعمة"، ثم توسعت المدينة باتجاه الشمال الشرقي فظهرت أحياء "لقليك" و"صونادير" وإن كان ذلك لم يأخذ بعين الاعتبار مستوى الكثافة السكانية، وضرورة التركيز عليها كمعيار عند عملية التجهيز، حيث لا تزال الفوارق كبيرة فيما بين الأحياء فأكثرها كثافة سكانية هو أقلها حظا في مستوى التأهيل، ضف إلى ذلك أن المخطط الحضري لم تستفد منه بشكل كامل سوى الأحياء القديمة، كالحى الإداري و أحياء "القديمة والجديدة وسيڨطار وسيف أشريف"، وقد بنت دراسة قام بها البنك الدولي ١٩٨٨ لفائدة الشركة الموريتانية للبناء والتسيير العقاري أن (٦٨%) من السكان استقروا في المدينة آنذاك إثر سنوات الجفاف خصوصا السنوات (١٩٨١-١٩٨٥).<sup>٣٧</sup>

وخلال هذه المرحلة نمت مدينة كيفه نموا سريعا وأصبحت لها أهمية اقتصادية كبيرة، إذ برزت كقطب حضري جهوي في جنوب البلاد، وكمركز لتبادل التجاري بين موريتانيا وجمهورية مالي، ومن ذلك الوقت والمدينة تتعزز مكانتها في الجزء الجنوبي من البلاد. بحيث ارتفعت مساحة المدينة من ٥٠ هكتار سنة ١٩٧١ إلى مساحة تقدر ب ١٨٥٥,٦٥ هكتارا سنة ٢٠٠٦<sup>٣٨</sup>، وقد ترافق النمو السكاني الضخم للمدينة، وخصوصا في العقود الأخيرة، مع توسع عمراني كبير وفي اتجاهات متعددة.

#### جدول (١٠) توزيع السكان حسب الأحياء والكثافة السكانية سنة ٢٠٠٦.

اسم الحي	المساحة	عدد السكان	عدد الأسر	الكثافة
١ القديمة	٥٥٢ هـ	2500	357	٤٨ ن/هـ
٢ أدباي	٨٦,٩٢ هـ	1116	159	١٣٣ ن/هـ
٣ الجديدة	٥٠,٦ هـ	3095	422	٦٠ ن/هـ
٤ الحى الإداري	٧١,٢٨ هـ	795	114	١١ ن/هـ

<sup>٣٧</sup>-Vincent BISSON. dynamiques comparées de l'urbanisation en milieu tribal(Tunisie-et Mauritanie) thèse de doctorat en géographie université de tours UFR de droit. D'économie et des sciences sociales 2005.p192.

<sup>٣٨</sup>-République islamique de Mauritanie programme de développement urbain .ville de kiffa2006 .p 12.

٥سبطار	٢٢٩هـ	13722	1960	٦٠ن/هـ
٦تويميرت	٢١٥,٦٦هـ	5906	843	٢٨ن/هـ
٧القليگ	١٧٦,٩٥هـ	3748	535	٢١ن/هـ
٨السيف	٥٥,٧٧هـ	7870	1124	١٤١ن/هـ
٩النزاهة	١٤٩,٣٤هـ	2901	414	٢٠ن/هـ
١٠السياسة	٤٤,٧٤هـ	1451	207	٣٣ن/هـ
١١حي المطار	٤٤هـ	500	71	١٢ن/هـ
١٢اهل انتو	٤٠هـ	5254	750	١٣١ن/هـ
١٣اخويندي	٢٣هـ	7010	1144	٣٠٤ن/هـ
١٤حي العنبار	١٠٠,٦٩هـ	1547	221	١٦ن/هـ
١٥امصيكية	١١٥هـ	2945	420	٢٦ن/هـ
١٦بولنوار	٦٠هـ	4876	696	٨٢ن/هـ
١٧بلمطار	٢٩٧هـ	2991	426	١١ن/هـ
المجموع	١٨٥٥,٦٥هـ	68227	9863	٣٦,٨ن/هـ

Source : programmer de developement urban .vile de kiffa2006.

يتضح من خلال الجدول السابق، أن الكثافة السكانية بالوسط الحضري ترتفع أساسا في أربعة أحياء، هي حي اخويندي ٣٠٤/ن/هـ، وحي سيف أشريف ١٤١/ن/هـ، وحي أدباي ١٣٣/ن/هـ وحي أهل انتو ١٣١/ن/هـ وكلها أحياء تقع في أطراف المدينة، وذات مستوى تجهيز ضعيف خصوصا في أحياء اخويندي وأهل انتو، هذا على الرغم من أنها ليست من ضمن الأحياء المتشكلة حديثا، مما يعني غياب العدالة في توزيع التجهيزات داخل الفضاء الحضري لمدينة كيفة، وبرجوعنا إلى الجدول نجد أن الكثافة السكانية بالوسط الحضري تتباين بشكل واضح، فإذا كانت هناك أحياء متوسطة الكثافة بحيث تتراوح ما بين ٣٠ إلى ٦١ ن/هـ فان هناك أخرى تقل الكثافة فيها عن ١٥ ن/هـ كما هو الشأن في أحياء الحي الإداري وحي المطار.

وبعد تناول التوزيع المجالي للسكان، وأماكن كثافتهم بمنطقة الدراسة، يحق لنا أن نتساءل عنما هي الدوافع الأساسية للاستقرار بكل من الوسطين الريفي والحضري لأنها لن تكون سوى إحدى عوامل المفاضلة بين هذين الوسطين والمفسرة في ذات الوقت لتباين الكثافة السكانية؟



## خاتمة

من خلال دراستنا أثر التوزيع السكاني على الاستقرار الريفي في موريتانيا: نماذج من ولاية العصابة، تبين أن المنطقة شهدت استقرارا بشريا قديما وتدلل على ذلك الآثار التاريخية منذ العصر الحجري القديم، وقد زاد من التحولات التي عرفتھا المنطقة من الناحية الديمغرافية والحركات السكانية، تردى الأوضاع الاقتصادية وقلة التجهيزات الأساسية بالمجالات الريفية القروية. وقد تميزت الساكنة المحلية لهذه المنطقة بمجموعة من الخصائص، منها ما يشكل عاملا معيقاً وسلبيا لقيام تنمية حقيقية، تتمثل في ارتفاع نسبة الأمية، والمتوسط السنوي للنمو السكاني حيث يصل إلى (١,٥%) في مقاطعة كنكوصه و(٢,٧%) في مقاطعة كيفه حسب آخر إحصاء وطني مقابل (٤,٢%) على المستوى الوطني. كما تتميز المنطقة بارتفاع حجم الأسرة الشيء الذي يجعل الكثافة السكانية مرتفع مقارنة مع الوطني، ويساهم بشكل تدريجي في خلق عدم توازن بين الساكنة المحلية الريفية والموارد الطبيعية، وقد تجسد ذلك في نزوح قروي ريفي كبير كانت له انعكاسات جسيمة وآثار كبيرة على الوسطين الريفي والمجال الحضري.

## References

- [1] Islam Ould Muhammad Al-Hadi, "Mauritania Through the Ages," first edition - Mauritania, 1994 AD.
- [2] Islamic Republic of Mauritania, "Review and Modernization of the National Family Policy," Final Report 2006
- [3] Islamic Republic of Mauritania, "Features of Poverty in Mauritania, 2008 AD."
- [4] Mauritanian Center for Policy Analysis, "Illiteracy in Mauritania, Diagnosis and Strategic Directions," published report, 2004.
- [5] Regional Bureau of Statistics, Laasaba state, Laasaba in numbers 1995-2007
- [6] Al-Salek Ould Moulay Ashraf, "The Role of Water in Organizing Space in the Wilayat of Assaba," Research for a Diploma in In-depth Studies in Geography, University of Tunis 1, 2002.
- [7] Sheikh Ould Al-Shaibani, "Possibilities and Obstacles of Sustainable Rural Development in the Province of Laayoune - Mauritania," Research for a Master's Degree in Geography and Country Planning, Houari Boumediene University of Science and Technology, Faculty of Earth Sciences, Geography and Country Planning 2008

- [8] Badi Ould El-Khalifa, "Using Geographic Information Systems to Study the Agricultural Field in Mauritania," Research for a Master's Degree in Geography, Faculty of Earth Sciences, Geography and Country Planning, Houari Boumediene University of Science and Technology - Algeria 2007 AD
- [9] Bbah Muhammad Nasser, "From the Badia Crisis to Chaotic Urbanization in Mauritania, Nouakchott as a Model," research for a state doctorate in geography, Muhammad V University, Faculty of Arts and Human Sciences, 2006 AD
- [10] League of Arab States, Population Research and Studies Unit, and the Arab Planning Institute, on Migration and Rural Development, Tunisia, September 13-15, 1988.
- [11] Nasr Sayed Nasr, "The Islamic Republic of Mauritania, a comprehensive survey study," Arab Educational, Cultural and Scientific Organization. Institute for Arabic Studies and Research. Nafie Printing House, Cairo 1978.
- [12] Abdouti Ould Aal, on the migration of foreign workers in Mauritania, publications of the Journal of the Mauritanian Institute for Scientific Research, No. 11, 2011 AD.
- [13] Fathi Muhammad Abu Ayna, "African Geography, a Regional Study with Application to Sub-Saharan Countries," Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut.
- [14] Sidi Abdullah Al-Mahboubi, "Internal Migrations and Development in Mauritania, 1997 AD.
- [15] ONS. Service Régional de L'ASSABA.2010
- [16] ZOGHLAMI ( y) : Elément pour un profil des femmes chefs de ménages en milieu sédentaire mauritanien .2011.
- [17] Office National de la Statistique: profil de la pauvreté en Mauritanie -2008 ..
- [18] République islamique de Mauritanie ,Etude de mise en œuvre du plan cadre nations unies pour l'aide au développement. Wilaya pilote. Assaba.2004
- [19] République islamique de Mauritanie projet de lutte contre l'abandon de terroirs villageois dans la wilaya de l' assaba2001.
- [20] profil de la pauvreté en Mauritanie -2008.
- [21] profil de la pauvreté en Mauritanie -2008.
- [22] Ministère de l'Habitat de l'Urbanisme et de l'Aménagement du territoire .Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009.
- [23] -Stratégie d' Encadrement de la Sédentarisation.2009. ibid. .Op.cit.12.

- [24] Inventaire des infrastructures et Equipements collectifs disponibles dans la Wilaya de l'Assaba 2004. *ibid.* Op.
- [25] Vincent BISSON. dynamiques comparées de l'urbanisation en milieu tribal (Tunisie-et Mauritanie) thèse de doctorat en géographie université de tours UFR de droit. D'économie et des sciences sociales 2005..
- [26] République islamique de Mauritanie programme de développement urbain .ville de kiffa 2006 .
-